وثائق أثيوبية سرية

تكشف قلق نظام أديس أبابا من رفع العقوبات عن ارتريا

بقلم: د.أحمد حسن دحلي

كشفت الحكومة الأثيوبية في وثائقها السرية " بان القرارات الصادرة ضد إرتريا تمر بمشكلات كبيرة، إلا إن هنالك مؤشرات قوية توضح بأنها تمر بأوضاع حرجة، وبالتأكيد إن قرارات الحظر لا يمكن أن ترفع بسهولة، ولطالما أمريكا هي سيدة الموقف في القضية وهى الممسكة بتلابيبها، فستظل القرارات كما هي حتى يتغير موقف أمريكا وبالتالي لا يمكن الاعتقاد بإمكانية رفع الحظر. ولكن يمكن القول بان القرارات لم تكن ناضجة ولا مولودة بكامل أسنانها، وان إمكانية اضمحلالها رويدا رويداً يعتبر وارداً، وللحد من هذه الظروف يتوجب علينا من جهتنا ان ننظم حملات دبلوماسية قوية، وهذا هو الهدف الرئيسي لهذه المذكرة. وفي ارض الواقع إذا لم تتغير تحركات إرتريا، وكذا التدابير الخطيرة التي تقوم بها للتحايل على القرارات الصادرة ضدها، ستكون نتائج ذلك وخيمة للغاية إذا انتصرت ارتريا في مسعاها. إن قرارات الحظر وبالرغم من إنها نسبية إلا إنها تساعد في تهميش وعزل ارتريا، وهذا أمر لا يحتاج الى طرح العديد من التساؤلات. ولهذا السبب تقوم ارتريا من جهتها بحملات دبلوماسية. إن التحدي الذي يواجهنا هو التوضيح بشدة بأن الإجراءات التي تتخذ ضد إرتريا هي إجراءات لا

تخص أثيوبيا، وإنما تخص منظمة الايغاد ،على أن يكون هذا الأمر بمثابة الغاية التي تعطى الأولوية وتستدعي الاستبسال من اجل تحقيقها. "

لقد تم في هذا الموقع الاليكتروني استعراض وبصوره مفصلة ومعمقة أسباب وحيثيات وأبعاد القرار رقم 1907 غير القانوني الذي اتخذه مجلس الأمن ضد ارتريا وفرض عليها بموجبه حزمة عقوبات جائرة. ولقد سلطنا الأضواء على الدور الأمريكي في تمرير ذلك القرار المشئوم بتزوير الحقائق واختلاق وقائع من العدم واستخدام كل الوسائل المتاحة والمباحة وغير المباحة بلوغا لغايتها تارة بطريقة مباشرة وطور تحت مظلة منظمة الايغاد والاتحاد الأفريقي. ولكن وبحكم إن عمر الأكاذيب مهما كثرت وتعددت صورها وتباينت أشكالها قصيرة جدا، وان في خاتمة المطاف لا يصح إلا الصحيح.

فقد بذلت وتظل تبذل ارتريا شعبا وحكومة وجبهة جهودا سياسية ودبلوماسية وإعلامية كبيرة وكثيفة لتعرية تقارير " فريق مراقبة الصومال وارتريا" المفبركة بدحض الأكاذيب المفتعلة بالحقائق الدامغة والقرائن الصارخة. ومع مرور الأيام غدت عدة دول في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة تكتشف بأن تقارير " فريق المراقبة " الموجهة التهم ضد دولة ارتريا والتي اعتمد عليها في اتخاذ قراري 1907 و2023 ضدها لم تكن صحيحة. وتم التأكد من بطلان الكذبة الكبيرة لـ " فريق المراقبة " الزاعمة " بأن الفي جندي ارتري شاركوا في الحرب الدائرة في الصومال، وإن ارتريا قدمت دعما عسكريا لحركة الشباب الصومالية بحرا وجوا " .

وعليه وبناء على هذه المعطيات ، فلا غرو إذا غدت ترتفع بعض الأصوات في مجلس الأمن وفي الأمم المتحدة للمطالبة بإعادة النظر في القرارين الجائرتين اللذين اتخذا ضد ارتريا وبرفع العقوبات المفروضة عليها من دون وجه حق. ولدى بروز الملامح الاولية لعملية تحول بطيئة في المجتمع الدولي بما فيه أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين، أضحت ترتعد فرائص النظام الأثيوبي الذي بادر في بحر شهر فبراير المنصرم بتعميم رسالة عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية الى كل السفارات والبعثات الدبلوماسية الأثيوبية للتحرك السريع للحيلولة دون نجاح الحملة السياسية والدبلوماسية والإعلامية الارترية في إقناع الرأي العام الدولي بعدم قانونية القرار رقم 1907 و2023 وبرفع العقوبات المفروضة عليها بموجبهما، وللعمل على استمرار الحظر على ارتريا وتشديده إذا ما أمكن ذلك.

وسنقوم في وقت لاحق بنشر كل الوثائق الاثيوبية الرسمية التي تؤكد الحقائق التي كانت تقدمها دولة ارتريا الى مجلس الامن والى الجمعية العمومية للأمم المتحدة وللمنظمات القارية وشبه القارية بخصوص ضلوع الادارة الامريكية بصورة مباشرة في صياغة وتمرير قراري 1907 و2023 خلف مبررات واهية وذرائع مختلقة.
وفي هذا الصدد سنكتفي فقط بالتنويه الى إن احدى الوثائق الاثيوبية اشارات الى إن قيام الرئيس اسياس افورقي بزيارة لكل من كينيا والسودان والجولات المكوكية التي قام بها عدد من الوفود الارترية برئاسة وزير الشؤون الخارجية عثمان صالح، واللقاءات التي تمت وعلى مستوى رفيع مع " فريق مراقبة الصومال وارتريا " والدعم الذي حصلت عليه ارتريا في اجتماع (يو بي أر) المعني بحقوق الانسان المنعقد بجنيف، كل هذه القضايا تقتضي الاهتمام الكبير، لكونها ستؤثر بشكل سلبي على العقوبات المفروضة على ارتريا.

وعلاوة على ذلك تؤكد الوثائق الاثيوبية السرية بأن نظام أقلية الاقلية الحاكم في أديس أبابا كان ومازال وسيظل يراهن على الإدارة الأمريكية في عدم رفع العقوبات عن ارتريا من قبل مجلس الأمن، بدليل ما جاء في احدى تلك الوثائق السرية " إن قرارات الحظر لا يمكن أن ترفع بسهولة، ولطالما أمريكا هي سيدة الموقف في القضية وهى الممسكة بتلابيبها فستظل القرارات كما هي حتى يتغير موقف أمريكا، وبالتالي لا يمكن الاعتقاد بإمكانية رفع الحظر. "

وما هو جدير بالملاحظة والانتباه:

1 ـ إدعاء أثيوبيا المكشوف في احدى وثائقها السرية التي نوهنا اليها " بأن الاجراءات ـ العقوبات ـ التي تتخذ ضد ارتريا هي اجراءات لا تخص أثيوبيا " في الوقت الذي تقوم بحملة تعبئة واسعة النطاق عبر وزارة خارجيتها وبعثاتها الدبلوماسية والقوى الداعمة لها على عدم رفع العقوبات على ارتريا، بل العمل على مضاعفتها في سياق استراتيجيتها الرامية للتغيير النظام في ارتريا والتي لم تعد سرا من اسرار النظام الاثيوبي، لكونه صرح بها وبكل وقاحة أمام الرأي العام العالمي في 19 ابريل عام 2011 عبر رئيس وزرائه الراحل ملس زيناوي .

2 ـ ورد في احدى وثائق الحكومة الاثيوبية التي تمت الاشارة اليها أعلاه " إن الاجراءات ـ العقوبات ـ التي تتخذ ضد ارتريا هي اجراءات لا تخص أثيوبيا، وإنما تخص منظمة الايغاد." والسؤال الذي يطرح على منظمة الايغاد الاقليمية بشكل

مباشر وبكل العواقب الجسيمة المترتبة عليه هو: حتى متى ستبقى الايغاد بمثابة حصان طروادة للحكومة الاثيوبية؟1

3 ـ وأخير وليس آخر، بقى السؤال الكبير لذي يطرح نفسه بنفسه وبإلحاح شديد وخطير على مجلس الأمن وعلى الأمم المتحدة وعلى كل المنظمات القارية وشبه القارية والإقليمية، حتى متى ستبقى هذه المنظمات مغمضة العينين، ومعصوبة الإذنين، ومكتوفة اليدين... والإدارة الأمريكية تفرض من ناحية العقوبات الجائرة على إرتريا بلدا وشعبا عبر مجلس امن، ومن ناحية أخرى تسعى بشتى السبل للحؤول دون إحقاق الحق، أي دون رفع تلك العقوبات وتحمل مسئولية فرضها عبر حجج زائفة ومزيفة ؟!